نظرات وجيزة على المدرسة الماتريدية
وبيان أهم الاختلافات بينها وبين المدرسة الأشعرية

م.م. عمر موفق أحمد محمد

Brief glances at the Almatrydia school and the statement of differences between it and Al'ashearia school

Assit teacher Omar Mowaffaq Ahmed Mohammed

The researcher points that Almatridiy a school neglected its sources, With the fact that it is an ancient doctrine that parallels the Al'ashaari doctrine, but has not received the attention of old and modern, where Almatridiy a prevailed in the Eastern provinces and in Central Asia in the followers of the Hanafi school, while the two doctrines spread in the Middle provinces, Suriye and Egypt and then in Maghrib in the followers of the Shaafa'is, And Malikism, The differences between them are due to the verbal differences between Shafii and Abu Hanifa in their origins, The researcher mentioned differences limited in a Twelve matter of mentioned quickly and concisely and for the benefit .

Un bref aperçu sur l'école Matordi et les différences les plus importantes entre elle et l'école Ash'aria

M. Ajoint: Omar Mowaffak Ahmed….

Le chercheur a souligné que l'école Matordite avait négligé ses sources bien qu'elle était une ancienne doctrine semblable à la doctrine Ash'ariste, mais qu'elle ne recevait nul soins dans le passé et le temps actuel, où elle prévalait dans les provinces de l'Est, et en Asie central où domine la doctrine Hanafite, tandit que la doctrine Ash'ariste se propagueait dans les régions autour la méditeranée centrale. Dans les pays d'Al Sham, Misr, puis les pays de Maghreb chez les adeptes Shafi'istes et Malikistes, où les différences entre eux sont dues aux différences verbales dans leurs origines entre Al Shafi'i et Abou Hanifa, résumées ici à douze questions sauf pour les mentionner rapidement, de façon concise et à l'avantage…

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وعلى اله الطيبين وصحابته اجمعين، وبعد :

لن اكشف سرا حين اقول ان علم العقيدة من أشرف العلوم وأجلها ؛ لأنه العلم بالله سبحانه وتعالى، وأسمائه، وصفاته، وكذلك العلم بالنبوات ، وكل ما يتعلق بأمور الآخرة من بعث وجنة ونار وغير ذلك، وهذا البحث اليسير ما هو إلا إطلالة على بعض الفروق بين المدرستين العقديتين الماتريدية والأشعرية ، وبما أن المدرسة الماتريدية قد تخفى على البعض فقد أسهبتُ في بيانها ودلّلتُ على المدرسة الأشعرية في حالة المقارنة بين المدرستين .

وقد اخترتُ الفروق التي ذكرها الإمام ابن الكمال باشا في كتابه : (مسائل الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية) ، لما فيها من حبك في العبارة وسلاسة في الأسلوب .

وقد قسمت البحث إلى مبحثين :

المبحث الأول : الماتريدية نشأة وتأصيلا .

المبحث الثاني : المسائل الخلافية التي ذكرها ابن الكمال باشا بين المدرسيتين.

ويلاحظ كل قارئ لهذا البحث القيمة العلمية والغزارة المعرفية المبثوثة في ثناياه، وقد حاولتُ قدر الإمكان تيسير العبارة وترشيدها بقدر الطاقة المعرفية، والى الله ترجع الامور.

المبحث الأول
الماتريدية نشأة وتأصيلا

مؤسس المذهب الماتريدي [١] :

مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مَحْمُود أَبُو مَنْصُور الماتريدي من كبار الْعلمَاء تخرج بِأبي نصر العياضي كَانَ يُقَال لَهُ إِمَام الْهدى لَهُ كتاب التَّوْحِيد وَكتاب المقالات وَكتاب رد أهل الْأَدِلَّة للكعبي وَكتاب بَيَان أَوْهَام الْمُعْتَزلَة وَكتاب تأويلات الْقُرْآن وَهُوَ كتاب لَا يوازيه فِيهِ كتاب بل لَا يدانيه شيء من تصانيف من سبقه في ذَلِك الْفَنّ وَله كتب شَتَّى مَاتَ سنة ثَلَاث وَثَلَاثِينَ وَثَلَاث مائَة بعد وَفَاة أبي الْحسن الْأَشْعَرِيّ بِقَلِيل ، وقد رفع البعض نسبه إلى الصحابي أبي أيوب الأنصاري[٢] والماتريديّ نسبة إلى ماترید [٣].

لقد أهملت المصادر دراسة الماتريدي مع كونه مؤسسًا لمذهب عريق يوازي الأشعري لكنه لم يحظ بالعناية قديمًا وحديثًا كما حظي الاشعري [٤] ، حتى إنّه قد

---

١) ينظر : الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (المتوفى: ٧٧٥هـ) ، مير محمد كتب خانه – كراتشي ، ١٣٠/٢؛ تاج التراجم ، أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطلُوبغا السودوني (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشيخوني) الجمالي الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ) ، تحقيق : محمد خير رمضان يوسف، دار القلم – دمشق ، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ -١٩٩٢م ، ١ / ٢٤٩ ؛ الأعلام ، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ) ، دار العلم للملايين ، الطبعة: الخامسة عشر ، سنة ٢٠٠٢ م ، ٧ / ١٩ .

٢) وهو البياضي في كتابه : إشارات المرام ص ٢٣ . ينظر : أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقدية ، بلقاسم الغالي ، دار التركي للنشر – تونس ، ١٩٨٩ م ، ١ / ٤١ .

٣) الماتريدي بِفَتْح الْمِيم وَسُكُون الْألف وَضم التَّاء فَوْقهَا نقطتان وَكسر الرَّاء وَسُكُون الْيَاء تحتهَا نقطتان وفى آخرهَا دَال مُهْمِلَة هَذِه النِّسْبَة إِلَى ماترید محلّة من سَمَرْقَنْد . الجواهر المضية ، ٢ / ٣٤٤ ، في بلاد ما وراء النهر (جيحون) . والآن تسمى (أزبكستان) . ينظر : أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقدية ، ٣٠ -٣١ .

٤) أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقدية ، ١ / ١٣ .

أهملت سنة وفاته – وذكر البعض أنه ولد في عهد المتوكل الخليفة العباسي : (٣٤٣ – ٢٤٧ هـ) ، ورجح البعض أنه ولد سنة (٢٣٨ هـ) [١] .

ولعلّ من أهم الأسباب التي لم تساعد على انتشار المدرسة الماتريدية هي [٢] :

١. بعد الماتريدي عن مركز الخلافة إذ نشأ وتربى في منطقة آسيا الوسطى .
٢. لم تكن للمدرسة الماتريدية قوة سياسية تدعمها كالأشعرية فللأشعرية ثلاث قوى سياسية مكنتها وساعدت على انتشارها هي :
   - نفوذ السلجوقيين خاصة نظام الملك في فارس والعراق .
   - ونفوذ الأيوبيين والمماليك في الشام ومصر .
   - ونفوذ الموحدين بالمغرب .

فقد ساعدت هذه القوى الأشاعرة على البروز وأن تكون العقيدة الرسمية فقد أنشأ الجانب السياسي المذكور لها مدارس ومنابر لنشرها في دولهم .

٣. المذاهب الفقهية لها دورها في نشر العقائد فقد كان للمذهب الأشعري الحصة الأكبر في الاتباع فقد نصره مذهبان المالكية والشافعية بينما الماتريدية شاعت على يد المذهب الحنفي .
٤. كان أتباع الأشعري كالباقلاني والجويني والغزالي في مركز الخلافة فتتلمذ عليهم خلق كبير ووافدون كثر من مختلف انحاء العالم الاسلامي ، فنشر الطلاب آراءهم في بلدانهم .

مكانة الماتريدي العلمية :

يعتبر الماتريدي رائدًا في الفكر الانساني ، فقد امتاز بالذكاء والنبوغ في الفنون العلمية المختلفة واتفقت المصادر على أنه من كبار العلماء ولقب بعدة ألقاب منها : (إمام الهدى ، وإمام المتكلمين ، ومُصَحِّح عقائد المسلمين) حتى بالغ البعض فعده (مهدي هذه الأمة في وقته) ، لما تحلى به من الورع والتقى والترفع عن التذلل إلى السلطة الحاكمة طمعًا في مال أو جاه أو شهوة ، ويكفي أنه أسس مدرسة لا يزال لها

---

١) ينظر : أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقدية ، ٤٤ .

٢) ينظر : أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقدية ، ٤٢ – ٤٤ .

أتباع ومريدين في مختلف أنحاء العالم الاسلامي ، كما وأدرجت عقيدته في برامج الجامعات الاسلامية الكبرى كالأزهر والزيتونة والقرويين [١] .

مصدر آراء الماتريدي ومنهجه :

هناك كتابان تناولا آراء الماتريدي من تأليفه هما (كتاب التوحيد ، وتفسير الماتريدي المسمى : (تأويلات أهل السنة) [٢] .

ويمكن ان نلخص منهج الماتريدي في تأسيس مدرسته بأمور منها [٣] :

١. منهجه الاعتدالي القائم على جانبي العقل والنقل في آن واحد .
٢. له منهج خاص فهو لم ينتمي لمدرسة ثم انتقل إلى أخرى كالأشعري بل كانت آراؤه منبثقة من فهم لكتاب الله وسنة نبيه ﷺ وأفكار من سلف وأقوالهم بعد التمحيص والتدقيق .

انتشار المذهب :

" لقد سادت – الماتريدية – في الأقاليم الشرقية ، وفي آسيا الوسطى لدى أتباع المذهب الحنفي ، بينما انتشر المذهب الاشعري في الأقاليم المتوسطة ، كالشام ومصر ثم في بلاد المغرب العربي لدى أتباع الشافعية ، والمالكية [٤] .

---

١) ينظر : اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، محمد بن محمد بن الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى ، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت ، الطبعة: ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م ، ٢ / ٥ ؛ التراجم ، أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطلُوبغا السودوني (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشيخوني) الجمالي الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ) ، تحقيق : محمد خير رمضان يوسف، دار القلم – دمشق ، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ -١٩٩٢م ، ص ٥٩ ؛ ينظر : أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقدية ، ١ / ٤٦ – ٤٧ .

٢) ينظر : أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقدية ، ١ / ٢٠ .

٣) ينظر : أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقدية ، ١ / ٧١ – ٧٦ .

٤) أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقدية ، ١ / ١٥ .

من أبرز علماء المدرسة [١] :

١. البزدوي صاحب كتاب (أصول الدين) .
٢. وأبو معين النسفي (توفي سنة ٥٠٨ هـ) ويعتبر أكبر من ناصر الماتريدي وتحمس له بقوة وهو بمنزلة الباقلاني والغزالي والشهرستاني من الأشعرية [٢] له كتب عدة منها : (بحر الكلام ، وتبصرة الأدلة) ، وأما صاحب كتاب (العقائد النسفية) فهو أبو حفص نجم الدين عمر بن محمد بم أحمد بن اسماعيل النسفي (توفي سنة ٥٣٧ هـ) وهو ماتريدي أيضًا .
٣. ومن ناصري المذهب نور الدين أحمد بن محمود الصابوني (توفي سنة ٥٨٠ هـ) الذي تتلمذ على أبي معين النسفي وقرأ عليه كتابه (تبصرة الأدلة) وكتابه في المذهب الماتريدي هو : (البداية في أصول الدين) .
٤. الغزنوي : جمال الدين أحمد بن محمد بن محمود بن سعيد ، ولقب بالغزنوي الحنفي نسبة إلى مدينة غَزَنة – في طرف خراسان – (توفي سنة ٥٩٣ هـ) له كتاب (أصول الدين) ، وشرح على الطحاوية .
٥. الكمال بن الهمام (توفي سنة ٨٦١ هـ) صاحب كتاب : (المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة) وشرحه لها وسماه (المسامرة بشرح المسايرة) .

---

١) ينظر : أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقدية ، ١ / ٢١ – ٢٥ .
٢) أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقدية ، ١ / ١٩ .

المبحث الثاني:
المسائل الخلافية التي ذكرها ابن الكمال باشا بين المدرسيتين .

الخلافات بين الاشعرية والماتريدية :

- يقول محمد أمين : " لئن كان الأشعري شافعيًا ، كان الماتريدي حنفيًا . ولذلك ربما كانت الخلافات القليلة بين الأشعري والماتريدي ترجع إلى الخلافات اللفظية بين الشافعي وأبي حنيفة في أصولهما " [١] .
- مسائل الخلاف بين الأشعرية والماتريدية عددها على أقوال منها أربعين[٢]، وقيل ثلاثين [٣] ولكنّا سندرس الخلافات على كتاب ابن الوزير لكونه أيسر، ولسهولة توجيهه للخلاف بدون تعصب أو تحيز ، وحصره الخلاف في اثني عشرة مسألة نذكرها على سبيل السرعة وبشكل موجز رومًا للاختصار وقصدًا للنفع وهي:

١. **التكوين هل هو صفة أزلية قائمة بذات الله تعالى أم حادث[٤]:** قال الماتريدي: التكوين صفة أزلية قائمة بذات الله تعالى كجميع صفاته، وهو غير المكوَّن ويتعلق بالمكوَّن من العالم وكل جزء منه بوقت وجوده .

وقال الأشعري : إنها صفة حادثة غير قائمة بذات الله تعالى ، وهي من الصفات الفعلية عنده لا من الصفات الأزلية . والصفات الفعلية كلها حادثة كالتكوين والإيجاد ويتعلق وجود العالم بخطاب كُنْ . وعلى رأي الأشعري أن للقدرة تعلقان الأول : صلوحي قديم يصح أن يوجد جميع المخلوقات لا من شيء وهو هنا كما عند الماتريدية ، والثاني : تنجيزي حادث يتعلق بالمخلوق الحادث عند حدوثه ، وهذا فعل

---

١) ظهر الاسلام ، محمد أمين ، طبعة القاهرة ، سنة ١٣٨١ هـ ، ٤ / ٩١ .

٢) قول الشيخ عبد الرحيم بن علي الشهير بزاده في كتابه : (نظم الفرائد وجمع الفوائد في بيان المسائل التي وقع فيها الاختلاف بين الماتريدية والاشعرية) .

٣) ابن عذبة في كتابه : (الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية) .

٤) مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية ، أحمد بن سليمان العلامة الوزير تحقيق: سعيد عبد اللطيف فودة، دار الفتح للدراسات والنشر، ط١، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م ،٢٠/ ٢٦ .

صفة التكوين عند الماتريدية [١] . قال ابن الوزير الخلاف في هذه ليس أصليًّا ، لأن الاصل تنزيه الله عن النقص في القدرة وهو محل اتفاق بينهما ، والخلاف في التعلق الصلوحي والتنجيزي هل يرجعان إلى صفة واحدة (القدرة) كما يقول الاشعري أم إلى صفتين الأولى القدرة والثانية التكوين.

ملحوظات في مفهوم التعلق :

لغةً : (العين واللام والقاف أصل كبير صحيح يرجع إلى معنى واحد، وهو أن يناط الشيء بالشيء العالي. ثم يتسع الكلام فيه، والمرجع كله إلى الأصل الذي ذكرناه .

تقول: علقت الشيء أعلقه تعليقا. وقد علق به، إذا لزمه. والقياس واحد. والعلق: ما تعلق به البكرة من القامة. ويقال العلق: آلة البكرة) [٢] .

(ومنه : تعليق أفعال القلوب . وتعلق التميمة ، وتعلق بها : علقها على نفسه)[٣].

(وعَلِقَتِ المرأةُ، أي حَبِلَت. وعَلِقَتِ الإبل العِضاهَ إذا تَسَنَّمتْها، أي رَعَتها من أعلاها. وعَلِقَ الظبي في الحبالة. وعَلِقَتِ الدابة أيضاً، إذا شربت الماء فَعلِقَتْ بها العَلَقَةُ. ويقال: عَلِقَ به عَلَقاً، إى تعلق به. والعلق: ما تتبلغ به الماشية من الشجر، وكذلك العُلْقَةُ بالضم) [٤] .

---

١) كبرى اليقينيات الكونية ، محمد سعيد رمضان البوطي ، ١ / ١٢١ ؛ تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد ، البيجوري ، ١ / ٧٥ ، وصلوحي بضم الصاد نسبة للصُلوح مصدر بوزن العقود ، وأما صلاحيا بالألف فبفتح الصاد أ . هـ حاشية الشرقاوي على الهدهدي ١ / ٦٤ ، ٩٤ .

٢) مقاييس اللغة ، ابن فارس ، ٤ / ١٢٥ ؛ وينظر : المغرب في ترتيب المعرب ، ناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزِيّ (المتوفى: ٦١٠هـ)، تحقيق : محمود فاخوري و عبدالحميد مختار ، مكتبة أسامة بن زيد – حلب ، ط١، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م ، ٢ / ٧٩ – ٨٠ .

٣) أساس البلاغة ، الزمخشري ، ١ / ٦٧٤ .

٤) الصحاح، الجوهري ، ٤ / ١٥٢٩ .

{ وعُرف التعلق اصطلاحا: (بأنه طلب الصفة أمرا زائدا على الذات يصلح لها)[١]. كـ (اقتضاء العلم معلوما ينكشف به ، واقتضاء الإرادة مُرادا يتخصص بها، واقتضاء القدرة مقدورا يتأتى بها إيجاده وإعدامه ، واقتضاء السمع مسموعا يسمع به، واقتضاء البصر مُبصَرا يُبصر به ، واقتضاء الكلام معنى يدلُّ عليه، أما الحياة فلا تقتضي شيئا زائدا على الذات ؛ لأنها صفة تصحح الإدراك لمن قامت به من غير أن تطلب أمرا زائدا على قيامها بمحلها) [٢] } .

٢. **كلام الله تعالى مسموع أم لا** [٣] : قال الماتريدي : كلام الله تعالى ليس بمسموع وإنما المسموع الدّالُّ عليه . وقال الأشعري : مسموعٌ كما هو المشهور من حكاية موسى .

اتفق الإمام الأشعري مع الماتريدي على أن الله تعالى يتصف بصفة نفسية في الكلام . أما الخلاف في كون الكلام مسموعا أو غير مسموع ، فهو ليس في نفس الكلام بل في نسبة أمرٍ له تعلقٌ بالمخلوقات إليه ، وهو كونهم يسمعونه أو لا .

فالإمام الماتريدي لا يطلق المسموع إلا على ما اتصل بحاسة السمع وهي الحاسَّة التي يتصف بها الإنسان . وعنده أنَّ الذي يتصل بها هو الأصوات وهي تدل على الصفة القديمة ، أما عين الصفة القديمة فلا تتصل بالحاسة ولا الحاسة تتصل بها عند الماتريدي وعند الأشعري ، فكلاهما ينفي اتصال الخالق بالمخلوق ، وهذا أصل، وكلاهما ينفي اتصال الصفة القديمة بالمخلوق أو حلولها فيه ، وهذا أصل ، ولا خلاف فيه بينهما .

ولكن الخلاف هو في كون الصفة الأزلية مسموعة أو لا ، فاشترط الماتريدي لمطلق إطلاق المسموع على الشيء أن يتصل بالحاسة ، ولذلك انتفى عنده كون الكلام النفسي مسموعا بنفسه ، بل المسموع هو الدال على الكلام النفسيّ .

---

١) تحفة المريد شرح وهرة التوحيد ، البيجوري ، ١ / ٩٣ .

٢) العقيدة الإسلامية ومذاهبها ، قحطان عبد الرحمن الدوري ، كتاب – ناشرون ، لبنان ، ط١ ، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م ، ١ / ٣٧٩ – ٣٨٠ .

٣) ينظر : مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية ، ١ / ٢٨ – ٣٠ .

أما الإمام الأشعري فلم يشترط لإطلاق نسبة المسموعية اتصالَ نفس المسموع ، بل لو اتصل ما يدل عليه ، أو حصل أيُّ إدراك في الحاسة ولو بخلق مباشر من الله تعالى بلا مقدمات ولا أسباب عادية ، وكان هذا الإدراك يدلُّ على الصفة الأزلية ، لصحَّ عنده إطلاق لفظ المسموع هنا ، ولصحَّ أن يقال إنَّ الكلام مسموع ، ولا شك أن الماتريدي لا يمنع أن يخلق الله تعالى إدراكا مباشرة في نفس الإنسان ، او صوتا دالا على كلام الله تعالى ، كما لا يمنع ذلك الأشعري ، ولكن الفرق بينها في إطلاق المسموع على كلام الله تعالى النفسي بناء على ذلك ، أو على نفس ما تمَّ إدراكه مما ذُكر .

فاتضح أنَّ الخلاف يعود إلى اللفظ لا إلى المعنى .

فالاتفاق إذن حاصل على الأصول وهي : إثبات الصفة القديمة ، وعدم اتصالها نفسها بالحاسة .

إذًا الخلاف ليس في كون الله تعالى يتصف بصفة نفسية هي الكلام ، لكن الخلاف في كون الكلام مسموعًا للمخلوق أو لا .

فمعنى السماع عند الأشعري : أن الله تعالى يخلق إدراكا في الحاسة أو في النفس مما يخلق عادة في الحاسة ، وهذا الإدراك يدل على كلام الله تعالى ولا يشترك سبق هذا الخلق بالأسباب العادية كالأصوات وغيرها ، ولا يمنع الأشعري بالطبع أن يخلق الله تعالى صوتا ثم يعقب ذلك بخلق الإدراك الدال على الكلام النفسي .

ومعنى السماع عند الماتريدي : هو اتصال الصوت مثلا بالحاسة وكون هذا الصوت دالا على الكلام القديم .

٣. **الخلاف في مفهوم الحكمة** [١] : قال الماتريدي : صانع العالم موصوفٌ بالحكمة سواءٌ كانت الحكمة بمعنى العلم أو بمعنى الإحكام .

وقال الأشعري : إن كانت الحكمة بمعنى العلم فهي صفة أزلية قائمة بذات الله تعالى ، وإن كانت بمعنى الإحكام فهي صفة حادثة من قبيل التكوين ولا يوصف الله بها .

---

١) ينظر : مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية ، ١ / ٣٠ – ٣٥ .

فالإمام الماتريدي أطلق القول بأنَّ الله تعالى موصوف بالحكمة ، وأن الحكمة وصف على ذات الله تعالى ، وهو إما أن يكون راجعا بالأفعال المتقنة ، او يكون راجعا إلى صفة التكوين القديمة التي يثبتها الماتريدي ، بمعنى أن الإحكام في الأفعال من لوازم التكوين ، والتكوين قديم ، واللازم لا ينفك عن الملزوم ، فالوصف بالحكمة قديم .

أما الإمام الأشعري ، فلم يثبت صفة زائدة اسمها الحكمة أيضا ، بل أرجع الوصف بالحكمة إما إلى العلم ، أو إلى الإحكام أي : إحكام الأفعال وإتقانها وهي عبارة عن التعلقات الحادثة التي آثارها أفعالٌ متقنة ، وهذه التعلقات من تعلقات القدرة الراجعة إلى القصد والإرادة التابعة للعلم ، وبناءً على هذا فالحكمة من صفات الأفعال عند الإمام الأشعري وليست راجعة إلى نفس الذات ولا إلى صفة قديمة ، بل هي وصف للتعلقات الحادثة للقدرة القائمة بالذات التابعة للإرادة والعلم .

والأوصاف التي للأفعال ليست صفات لله تعالى ، بمعنى أنها ليست صفات قائمة بذات الله تعال كما هو معلوم ، وإن كانت راجعة إليها . فالحكمة ترجع إلى صفات للأفعال بأنها متقنة محكمة ، وهذا الأمر ليس معنى قائما بالله بل بالأفعال ، وإن كان مَنشؤهُ الله تعالى من حيث هو قادر مريد عالم .

وهذا لا يمنع اشتقاق اسم أو وصف لله تعالى كما قررناه سابقا ، فاشتقاق الأوصاف والأسماء لله تعالى بملاحظة أفعاله جائز بل كثير وواقع في الشريعة .

٤. **المعصية هل تقع من المخلوق بمحبة الله وضاه** [1] : قال الماتريدي : إن الله تعالى يريد بالطاعة والمعصية إلا ان الطاعة تقع بمشيئة الله تعالى وإرادته وقضائه وقدره ورضائه ومحبته وأمره ، وأن المعصية تقع بمشيئة الله تعالى وإرادته وقضائه وقدره لا برضائه ومحبته وأمره .

وقال الاشعري: إن رضاء الله تعالى ومحبته شامل لجميع الكائنات كإرادته .

الإمام الماتريدي يقول : إن إرادة الله تعالى متعلقة بالجواهر والأعراض جميعها ، وهذا هو الأصل الذي ذكرناه سابقا ، وهو محل اتفاق بين الماتريدي والأشعري ، ثم

١) ينظر : مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية ، ٣٥ / ٣٨ .

يقول الماتريدي وهذا التعلق صحيح سواء كانت الأعراض طاعة أم معصية ، أي سواء وُصفت وحكم عليها بأنها طاعة أو معصية ، وهذا القول صحيح أيضا على مذهب الأشعري ، ولا خلاف فيه .

ولكن حصل الخلاف فيما وراء ذلك ، وهو أن الطاعة تقع بمشيئة الله تعالى كما قالا ، وتكون محل رضى الله تعالى اتفاقا ، وأما المعصية فمع وقوعها بإرادة الله اتفاقا إلا أنها تكون ليست في محل رضاه بل سخطه ونهيه عند الغمام الماتريدي .

وأما الإمام الأشعري فنقل الأستاذ عنه أن محبة الله شاملة لجميع الأعراض طاعة كانت أو معصية ، وفي هذا إطلاق القول بأن الله تعالى يحب المعصية .

والصحيح أم مذهب الأشعري ليس كذلك، بل قد أطلق القول بأن الله يحب المعصية معاقبا عليها كما يحب الطاعة مثابا عليها ، ويوجد فرق بين هذا وبين ما ذكره الأستاذ ابن كمال باشا وغيره عن الإمام الأشعري .

فالمحبة عنده إذن هي الإرادة منظورا إليها حال تعلقا بنوع من أنواع التعلقات . فشابه ذلك النسبة بين الرازقية وبين أصل القدرة ، او أصل الخالقية .

وعند اتضاح هذا القول ، يرجع قول الأشعري إلى قول الإمام أبي حنيفة والماتريدي كما هو واضح ، او يبقى الخلاف لفظيا ، وهو على جميع الأحوال ليس بأصلي .

٥. **التكليف بما لا يطاق والتحميل بما لا يطاق هل جائز أو لا** [١] :

التكليف : هو إلزام ما فيه كلفة أو طلب ما فيه كلفة للفاعل ابتداءً بحيث لو أتى به يثاب ولو امتنع عنه يعاقب عليه أو يُذم .

والمحال : إما محالٌ عادةً كحمل الإنسان جبلا ، أو عقلا كالجمع بين الضدين أو النقيضين .

والإمام الماتريدي منع التكليف بما لا يطاق ؛ لأن المقصود بالتكليف الإتيان بالمكلَّف به ، وهذا شرطه الاستطاعة ، لا مجرد توجه الخطاب وترتُّب ما هو أقل من القيام بالفعل .

---

١) ينظر : مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية ، ١ / ٣٩ – ٤١ .

والإمام الأشعري أجاز التكليف بما لا يطاق ؛ لأنه لم يشترط في التكليف أن يكون غايته الإتيان بالمكلّف به ، وتنجيزه فعلا ، بل ربما يكفي عنده توجيه النية لذلك على تقدير الاستطاعة .

وبناءً على ذلك حصل الخلاف ، ولذلك قال بعض المحققين يقرب أن يكون الخلاف لفظيا في هذه المسألة ، لأنه ليس واقعا على نفس المحل .

والإمام الأشعري استدل على قوله بقول الله تعالى : ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ البقرة: ٢٨٦ ، والتحميل عنده تحميل تكليف ، ولو لم يكن التحميل بما لا يطاق جائزا لما صحّت الاستعاذة منه .

وأما الماتريدي ، ففرّق بين التكليف والتحميل ، فالتكليف طلب الفعل أو الإلزام به مع ترتيب الثواب والعقاب بحسب ما مر ، وأما التحميل فمن دون ترتب ثواب ولا عقاب ، وليس هو تكليفاً إذ جاز أن يحمِّلَ أحدا بحيث لا يُطيق فيموت بحمله .

وكلام الأشعري واضح في أنه يجيز التكليف بما لا يطاق عقلا فقط لا فعلا وواقعا.

٦. **التكليف بالعقل أم بالشرع** [1] : قال الماتريدي : بعض الأحكام المتعلقة بالتكليف معلومٌ بالعقل ، لأن العقل آلة يُدرك بها حُسنُ بعض الأشياء وقُبحها .

وقال الأشعري : لا يجب شيء ولا يحرم إلا بالشرع لا بالعقل ، وإن كان العقل يُدرِكُ حُسن بعض الأشياء وقبحها .

فعند الأشعري : جميع الأحكام المتعلقة بالتكليف مُتَلقَّاة بالسمع .

فالماتريدية قالوا : لا شك أن الثواب والعقاب بإرادة الله ، وأنه هو الواضع لذلك ولجاعل له ، وأن ترتُّب الثواب والعقاب على الأفعال بجعل الله تعالى . والله تعالى جعل مناسبات بين الأفعال وبين آثارها ، وجعل في عقولنا قدرة على إدراك هذه المناسبات التي وضعها هو جل وعز ، وإدراك عقولنا لهذه المناسبات يتمايز قوة وضعفا ، بحيث إننا في بعض الأحوال نستطيع إدراك بعضها بلا توقف على معرفة الشريعة ، ونستطيع أن نجزم بالعقل بأن ما أدركناه مطابق لحكم الله تعالى الذي لو

---

١) ينظر : مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية ، ١ / ٤٢ – ٥٧ .

نزلت الشريعة لما أتت إلا به ، فصار العقل هنا آلة لمعرفة الثبوت والوجوب الذي أثبته الله تعالى ، وليس نفس العقل هو المثبت ، ولا الأمور في نفسها تقتضي هذا الترتيب .

وأما الأشاعرة ، فقالوا : إن العقل وإن لا حظ المناسبة بين ما قلتم ، إلا انه لا يستطيع الجزم والحكم بأن ما أدركه هو قطعا الذي سوف يحصل ولذلك فلا حكم للعقل مطلقا في هذه الحالة ، والحكم إنما هو للشريعة .

فالخلاف وقع في آلة إدراك الأحكام هل منحصر بالشرع فقط ، أم إن العقل يمكن أن يدركها .

ولذلك قال الماتريدية : إن الله تعالى قد وضع من الدلائل والأمارات على وجوده وعلى وجوب الإيمان به ، ما يستقل العقل إذا أدركه بالعلم بالوجوب ، وبترتب الثواب على الإيمان وترتب العقاب على الكفران .

وأما الأشاعرة فقالوا : مع أن العقل يمكن أن يقيم الأدلة على وجود الله تعالى وأن هذا هو الحق ، ومع تضافر الأجلة العقلية على ذلك ، إلا أننا لا يمكن الجزم بترتب العقاب والثواب على ما ذكرتم إلا بورود الشريعة .

٧. **الشقي والسعيد في الحياة أم عند الموت** [١] : قال الماتريدي : قد يسعد الشقيُّ وقد يشقى السعيد .

وقال الأشعري : لا اعتبار بالسعادة والشقاوة إلا عند الخاتمة والعاقبة .

فعند الماتريدية السعادة هي الاسلام والشقاوة هي الكفر ، فإن مات على الاسلام مات سعيدًا وإن مات على الكفر مات شقيًا .

وعند الأشعري : السعادة الموت على الاسلام والشقاوة الموت على الكفران فالشقاوة عنده والسعادة حالة الموت وبنى عليه أنه قد يكون الانسان مسلمًا ثم يكفر قبل الموت فيكون شقيًا في يوم الآخرة .

فيؤول المذهبان إلى التوافق في حال موت الانسان على الإيمان ، فهو سعيد عندهما وفي حال موت الانسان على الكفران، فهو شقي عندهما .

---

١) ينظر : مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية ، ١ / ٥٧ – ٥٩ .

وبناءً على ذلك، فالسعيد قد يصير شقيا وبالعكس عند الغمام الماتريدي، إذا تغير حاله من كفر إلى إيمان أو من إيمان إلى كفر . وأما عند الإمام الأشعري فالسعادة والشقاوة حاله من كفر إلى إيمان أو من إيمان إلى كفر . وأما عند الإمام الأشعري فالسعادة والشقاوة لا تتبدلان لأنهما حكم الإنسان في زمانٍ معين وهو حال الموت ، وهو إما أن يكون الإسلام أو الكفر .

٨. **العفو عن الكفر هل جائز عقلا** [١] : قال الماتريدي : العفو عن الكفر ليس بجائز عقلًا .

وقال الأشعري : يجوز عقلًا لا سمعًا .

لما كان العقل عند الإمام الماتريدي كاشفا عن الحكم الذي أثبته الله تعالى واختاره من ترتب الثواب والعقاب، فلذلك كان كافيا في معرفة الوحوب، ومعنى أن العقل يعلم الحكم أي يكشف عنه كما يكشف الشرع عن الأحكام وهذا ليس بناءً على كون الأحكام عقلية ، بمعنى أنها ثابتة في نفس الأمر .

ولذلك فإن قول الإمام الماتريدي بعدم جواز العفو عن الكفر عقلا، معناه إن العقل يكشف أن الله تعالى اختار عدم العفو عن الكفر، فإسناد الوجوب إلى العقل لا من حيث الثبوت بل الكشف، تماما كما يسند إلى الشرع فالحاكم هو الله تعالى ، وإلا لزم الإيجاب على الله .

ولذلك فالإمام الأشعري لما كان يتكلم عن العقل من حيث هو مرتبة للأمر في نفسه، جزم بأن الله لا يجب بناء عليه ثوابُ المؤمن ولا عقاب الكافر عند العقل، أي: في نفس الأمر لما ذكرناه سابقا ، وجزم بأنّ الله تعالى يثيب المؤمن ويعاقب الكافر.

فكان رأي الأشعري بالنظر إلى العقل من حيث هو دال على الأمر في نفسه لا بملاحظة إرادة الله تعالى ، وأما قول الماتريدي فكان مبنيا على النظر إلى العقل حال ملاحظة الوجود الصادر عن الإرادة الألهية .

ولذا لا يوجد خلاف أصلي بين الإمامين في هذه المسألة .

---

١) ينظر : مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية ، ١ / ٥٩ – ٦٢ .

٩. **المؤمن هل يخلد في النار والكافر هل يخلد في الجنة** [١] : قال الماتريدي : تخليد المؤمنين في النار وتخليد الكافرين في الجنة لا يجوز عقلًا ولا سمعًا . وقال الأشعري : يجوز عقلا ، وأما سمعا فلا يجوز .

هذه المسألة مبنية على مفهوم العقل الذي هو آلة الإدراك ، والنظر في الأمور في نفس الأمر ، أو النظر فيها بملاحظة إرادة الله تعالى الحاصلة .

فلا توجد علاقة في نفس الأمر بين الكفر والثواب والعقاب ، ولا بين الإيمان والثواب والعقاب .

فالله تعالى لو شاء أن يرتب الثواب على الكفر والعقاب على الإيمان لجاز ذلك ولا يوجد ما يمنعه عند الإمام الأشعري ، وهذا مبني على ملاحظة الأمر في نفسه .

وأما عند الماتريدي فيستحيل عقلا تخليد المؤمن في النار، وتخليد الكافر في الجنة، وكذلك يستحيل سمعا .

ولا شك أن الإمام الأشعري لا يوافق على هذا سمعا .

ولعل الإمام الماتريدي لما كان ينظر في العقل الحاصل بملاحظة هذا العالم بالتحديد، لزم عنده استحالة ما ذكر عقلا ، كما ورد في الشرع منع ذلك، ولو كان ينظر في الأمر في نفسه أي في أصل الأحكام لا بملاحظة هذا العالم الموجود أو غيره لوافق الأشعري. ولكن هل نستطيع القول بأن الأشعري لو بنى نظره على الجهة التي ينظر فيها الماتريدي لوافقه ؟

١٠. **هل الاسم والمسمى واحد** [٢] : قال بعض الماتريدية الاسم والمسمى واحدٌ . وقال الأشعري : بالتغاير بينهما وبين التسمية .

من حيث الدلالة على الشيء فكلاهما واحد فزيدٌ يدل على المسمى لفظا وحسًا ، أما من حيث اختلاف معناهما وما وضعا له في اللغة فهما متغايران . فالخلاف فيها راجع إلى مدلولات ألفاظ وإطلاقات .

---

١) ينظر : مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية ، ١ / ٦٣ – ٦٤ .

٢) ينظر : مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية ، ١ / ٦٥ – ٧٠ .

١١. **هل الذكورة شرط في النبوة** [١] : قال الماتريدي : الذكورة شرط في النبوة ، حتى لا يجوز أن يكون الأنثى نبيًّا .

وقال الأشعري : ليست الذكورة شرطًا فيها ، والأنوثة لا تُنافيها .

فالأشعري يجوز كون النبي أنثى لا الرسول لأن الرسول هو من يُرسَلُ إلى الخلق ويوجَب عليه تبليغ الرسالات ويؤمَرُ الخلق بطاعته واتباع أمره ، ولعل الخلاف في مفهوم الوحي الملقى على مريم وآسيا وأم موسى وهاجر وحواء فمطلق الإيحاء وهو الإعلام سواء ما كان يتعلق بالعالم الغيبي وبالأحكام الإلهية أم بغيرها من أمور تعود إلى تربية الموصى إليه إما لنفسه أو لغيره ولو لم تتعلق بالأحكام والحقائق الإلهية ، وأما لو كان الإيحاء معتبرًا فيه الاطلاع على حقائق العالم المشاهد والغائب والتعليم للأحكام الإلهية مما لا يطلع عليه بشرٌ إلى بتعليم الله تعالى إياهم ، فهؤلاء النساء لسنَ بنبيات قطعًا . فبمفهوم النبوة السابق لا يوجد خلاف حقيقي مع من منع كون النساء نبيات – أي الوحي هو الإلهام والارشاد ، لا تبليغ الدعوة والأحكام للناس – .

١٢. **فعل العبد هل خلقًا أم كسبًا** [٢] : قال الماتريدي : فعل العبد يسمى كسبًا لا خلقًا ، وفعلُ الحق يسمى خلقًا لا كسبًا ، والفعل يتناولهما .

وقال الأشعري: الفعل عبارة عن الإيجاد حقيقة ، وكسْبُ العبد يُسمى فعْلًا بالمجاز.

هذه هي المسألة الأخيرة من المسائل التي تكلم عليها الاستاذ الإمام ابن كمال باشا في هذه الرسالة اللطيفة الدقيقة .

ولا يخفى على القارئ أن الإمامين الماتريدي والأشعري اتفقا على أنه لا خالق إلا الله تعالى ، وكعنى الخالق : الموجِد لا من شيء ، فيستحيل أن يكون العبدُ خالقا بهذا المعنى .

فمحل الخلاف بين الأشعري والماتريدي، أن الأشعري يقول : كلمة الفعل تطلق حقيقة ويراد بها الإيجاد لا من شيء ، ولذلك فوصف الله تعالى بأنه فاعل ، حقيقة لغوية ، وأما وصف العبد بأنه فاعل فهو مجاز لغوي .

---

١) ينظر : مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية ، ١ / ٧٠ – ٧٢ .

٢) ينظر : مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية ، ١ / ٧٤ – ٧٦ .

وأما الإمام الماتريدي فقد قال إن إطلاق اسم الفعل على الخلق والكسب وهو إطلاق حقيقي لغة .

هذا مجمل الخلاف بين المدرستين الماتريدية والأشعرية التي حصرها الإمام ابن الكمال باشا في كتابة (مسائل الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية)، ومن الله التوفيق.

المصادر والمراجع

بعد القرآن الكريم :

١. أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقدية ، بلقاسم الغالي ، دار التركي للنشر – تونس ، ١٩٨٩ م .

٢. اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، محمد بن محمد بن الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى ، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت ، الطبعة: ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م .

٣. الأعلام ، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ) ، دار العلم للملايين ، الطبعة: الخامسة عشر ، سنة ٢٠٠٢ م .

٤. تاج التراجم ، أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطلُوبغا السودوني (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشيخوني) الجمالي الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ) ، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف ، دار القلم – دمشق ، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ –١٩٩٢م .

٥. تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد ، الشيخ ابراهيم بن محمد بن أحمد البيجوري (المتوفى في ١٢٧٧هـ) ، تحقيق عبد الله محمد الخليلي ، دار الكتب العلمية – بيروت – ، الطبعة الخامسة ، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م .

٦. التراجم ، أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطلُوبغا السودوني (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشيخوني) الجمالي الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ) ، تحقيق : محمد خير رمضان يوسف ، دار القلم – دمشق ، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ –١٩٩٢م .

٧. الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (المتوفى: ٧٧٥هـ) ، مير محمد كتب خانه – كراتشي .

٨. حاشية شيخ الإسلام وقدوة الأنام الشيخ عبد الله بن حجازي الشرقاوي على شرح الإمام العلامة محمد بن منصور الهدهدي على أم البراهين للسنوسي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الرابعة ، ١٣٧٤هـ – ١٩٥٥م.
٩. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ) ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين – بيروت ، الطبعة: الرابعة ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .
١٠. ظهر الاسلام ، محمد أمين ، طبعة القاهرة ، سنة ١٣٨١ هـ .
١١. العقيدة الإسلامية ومذاهبها ، قحطان عبد الرحمن الدوري ، كتاب – ناشرون ، لبنان ، ط١ ، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م .
١٢. كبرى اليقينيات الكونية : وجود الخالق ووظيفة المخلوق ، محمد سعيد رمضان البوطي ، دار الفكر – دمشق ، ١٩٩٧م .
١٣. مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية ، أحمد بن سليمان العلامة الوزير تحقيق: سعيد عبد اللطيف فودة، دار الفتح للدراسات والنشر، ط١، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م .
١٤. معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)،المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دون طبعة، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
١٥. المغرب في ترتيب المعرب ، ناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزِيّ (المتوفى: ٦١٠هـ) ، تحقيق : محمود فاخوري وعبدالحميد مختار ، مكتبة أسامة بن زيد – حلب ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .